نائب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني لـ«الميثاق»:

الانتخابات ستجرى في موعدها رغم انف الحاقدين

■ حذر الدكتور قاسم سلام- نائب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي- من محاولات إعاقة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ٢٧ أبريل المقبل..

وقال في حوار مع «الميثاق»: إن الانتخابات حق للشعب كفله الدستور ومن يسعى لإعاقته بافتعال الأزمات وتسميم الحياة السياسية سيوقع نفسه تحت طائلة القانون شاء أم أبى.

وأكد أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي القومي أن توقف عمل لجنة الـ٢٠٠ للحوار الوطني كان بسبب تعنت قيادات اللقاء المشترك التي سعت لاضاعة الوقت وطرح قضايا ومطالب خارج الاتفاقات السابقة التي ارتكز عليها الحوار..لافتاً إلى أن المشترك طلب من لجنة التواصل الضغط على الحكومة لتنفيذ طلباته في الافراج عن السجناء على ذمة قضايا جنائية والموافقة على تقاسم الثروة والسلطة وتشكيل لجنة جنوبية لتقاسم الثروة والسلطة.. وهو الأمر الذي اعتبره سلام مشروعاً للانفصال ولا يتعلق بقضايا الحوار.. هذه المواضيع وغيرها في الحوار التالي:

حاوره/ عارف الشرجبي

المشترك سيرفض الانتخابات ولو جئنا له بلجنة من السماء

بداية كيف تقرأون المشهد السياسي من واقع الاستعدادات لخوض الانتخابات النيابية في ابريل المقبل وعلى ضوء دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح للتسامح والتصالح والحوار؟

– المشهد السياسي الراهن في الساحة الوطنية يكتنفه كثير من الحذر والتساؤلات الايجابية والسلبية، ففي الوقت الذي نلاحظ أن اليمن بكاملها تترقب إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري ٢٧ أبريل المقبل باعتبارها استحقاقاً شعبياً ودستورياً وخطوة ملزمة للدولة بكامل مؤسساتها وللأحزاب بمختلف أطيافها لتستقر الأمور ويتجه الناس نحو البناء والتنمية، نجد أن هناك من يحاول التشكيك والتقليل من أهمية إجرائها ويتهم المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه بالمضي نحو المجهول ومزيد من التعقيدات.. ومع ذلك أجزم أن الجميع مع إجرائها في موعدها الدستوري رغم محاولات التشكيك غير المبررة من قبل المشترك.

دعوة صادقة

ألا ترى أن دعوة فخامة الرئيس الاخيرة للتصالح والتسامح والحوار ستزيل تلك المخاوف وتقرب وجهات النظر؟

– ليست هذه المرة الأولى للأخ الرئيس يدعو فيها للحوار والتسامح، فقد سبق ودعا الاخوة في اللقاء المشترك وغيره الى حوارات سواء في ٢٢مايو ٢٠١٠م والتي أعلن حينها عن مبادرته المتضمنة جملة من الخطوات والنقاط ومنها تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل وبعد الانتخابات مهما تكن نتيجة الانتخابات والبت باتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر وأحزاب المشترك، وقد حرص الاخ الرئيس من خلال هذه الدعوة على فتح صفحة جديدة تسودها المحبة والوئام وطي صفحات الماضي لتكون امتداداً لصفحة ٢٢مايو ١٩٩٠م التي أغلقت كافة الملفات الماضية والأحكام الخاطئة من قبل البعض تجاه الطرف الآخر..

الوطن اليوم ينطلق من التركيز على ماذا يريد الشعب وأين مصلحته وليس مصلحة هذا الحزب أو ذاك ، وبالتالي فالدعوة تنطلق من هذه المفاهيم وهي دعوة صادقة نحو المستقبل المفعم بالأمل، وأتمنى على الأخوة في اللقاء المشترك أن يغتنموها ليسير الجميع نحو يوم ٢٧ أبريل فمازال هناك متسع من الوقت إذا صدقت النوايا وتقارب الناس بدلاً من السعي نحو الفرقة والقطيعة التي لا تجلب الا الدمار.

لجنة من السماء!

تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة برأيكم ماذا أضاف لنزاهة الانتخابات المقبلة؟

– لا نستطيع الحكم على هذه اللجنة من الآن وقبل أن تمارس نشاطها ومهامها.. وعلى كل فالقضاة هم مواطنون قبل أن يكونوا قضاة أو أعضاء في لجنة الانتخابات، وعلينا أن نعطي المواطن الثقة إلا إذا ثبت ما يكدر هذه الثقة ولابد أن أشير الى أن تشكيل اللجنة من القضاة قد جاء بناءً على طلب المشترك ضمن اتفاق المبادئ الموقع في ٢٠٠٦م ولذا على اللقاء المشترك أن لا يتسرع في حكمه عليها واتهامها بانها ليست محايدة أو أنها من المؤتمر الشعبي العام، وبدلاً من التشكيك عليهم أن يشاركوا في الانتخابات ويجعلون من ممثليهم في اللجان الرئيسية والفرعية عوامل دعم ومساندة للوصول الى انتخابات أكثر شفافية.. فمن يشكك قبل أن تمارس اللجنة مهامها فإنه لن يقتنع ولو جئنا بلجنة من السماء.

يقول المشترك ان تشكيل اللجنة من القضاة خارج اتفاق فبراير وغير معترف بها؟

– هذا الطرح فيه قدر كبير من التسويف والمغالطة لأن المشترك هو الذي طالب بتشكيلها من القضاة في ٢٠٠٦م، كما أن تشكيلها جاء من قبل مجلس النواب الذي يمثل الشعب ويستمد شرعيته منه وليس من غيره، والقول بأن اتفاق فبراير قد ألغى ما قبله من اتفاقات بما فيها اتفاق المبادئ فإن ذلك سيجعل إتفاق ١٧ يوليو ٢٠١٠م يلغي اتفاق فبراير والأفضل تحكيم العقل والعمل على ترجمة كافة الاتفاقات السابقة دون أي تكتيكات.

لا يصح إلا الصحيح

ولكن أحزاب المشترك ترى أن مجلس النواب يستمد شرعيته من اتفاق فبراير وان الانتخابات ستكون غير شرعية في حال تمت بدون مشاركتها؟

– اتفاق فبراير جاء بإرادة سياسية وليست شعبية ولكي يتم العمل بهذا الاتفاق أدخل الى البرلمان ليأخذ صبغة قانونية، وعلى الاخوة في المشترك أن يدركوا ان عضو مجلس النواب يفترض أن يمثل اليمن التي اختارته وفوضته ولا يمثل الاحزاب، وبالتالي فإن اللعبة الخطيرة التي يريد المشترك تمريرها هي استبدال اتفاقية فبراير وبحيث تصبح التشكيلات واللجان التي تشكلت بعد ١٧ يوليو ٢٠١٠م بديلة عن المؤسسات التشريعية القائمة (برلمان، حكومة، مجالس محلية)، ولذا علينا أن لا ننخدع ونتنبه لهذا.

أما مسألة إذا لم يدخل المشترك في الانتخابات فستكون غير شرعية فهذا كلام تنقصه الحكمة ويتنافى مع الواقع المعيش، وإذا كانت هذه الأحزاب حريصة على النظام والعدالة كما تقول فعليها أن لا تهرب من الحوار والانتخابات وتفعل كما فعل سقراط الذي كان ينادي بالفضيلة والعدل والمساواة وفضل مواجهة حكم الإعدام بالسم ورفظ الهروب حتى لا يقال أنه هرب ولم يدافع عن رأيه الذي آمن به، ولذا على قيادات أحزاب المشترك المشاركة في الانتخابات وإظهار شرعيتها من خلال الصندوق بدلاً من إثارة الضجيج والتهديد والوعيد وتزييف وعي

■ ليس هناك شيء اسمه تقاسم سلطة وثروة في الديمقراطية

■ الدولة قادرة على كبح نوازع الأشرار

تصورك؟

– لا أريد القول ان المشترك مأزوم من الداخل ولكن أطلب منه أن يراجع نفسه داخلياً بشكل دقيق وجاد وان يفهم الواقع بشكل صحيح وينظر للمستقبل نظرة جديدة تقبل بيمن واحد آمن مستقر مع وجود أخطاء يجب أن تصحح وأن يعود البعض الى قيمهم وأن لا يقبلوا بمشاريع تضر بمصلحة الوطن وتضر بقناعاتهم السابقة التي كانت تتفق مع القول ان وحدة اليمن قضية مركزية وهي الأكسجين والهواء الذي يتنفسه الشعب والدم الذي يجري في عروقه، لذا نأمل أن يعيد المشترك قراءة التاريخ والمراحل وان يفصلوا بين كل مرحلة وأخرى ليخرجوا بنتائج مرتبطة بمقدمات موضوعية تخدم وحدة الوطن وأمنه واستقراره ومصالحه العليا.

ضوابط

وكيف ترى تهديدات المشترك بالنزول الى الشارع؟

– التهديدات لا تعني أكثر من الدعوة للعودة للحوار بدون ضوابط والحفاظ على ماء الوجه وكان من الأولى أن يحافظوا على عدم إراقة ماء وجه الوطن الذي يحاول البعض أن يجعله مسرحاً للخراب والدمار والقتل بالهوية، أما الدعوة للهبة الشعبية فليس من السهل أن تقول القبول به لأن ذلك ارتبط بفترة زمنية معينة عرفت بالفترة الانتقالية وانتهت، أما إذا أحتكم الجميع للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وبما تفرزه صناديق الاقتراع طبقاً للقانون والدستور فليس هناك شيء اسمه محاصصة أو تقاسم ثروة وسلطة، وعلينا الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة التي جاءت بها الوحدة صوناً لها وأملاً في بلوغ يمن جديد ومستقبل أفضل.

شمشون الجبار

هل تعتقد أن لدى هؤلاء أجندة معينة ولذلك يرفضون الحوارات؟

– هم يقولون انه يوجد في المؤتمر الشعبي العام عناصر لا تريد الحوار، وأنا أقول ان عناصر داخل اللقاء المشترك لا تريد الحوار بل تكره كلمة الحوار وتريد تطبيق نظرية شمشون الجبار عليّ وعلى أعدائي، تلك العناصر معروفة ومع ذلك يوجد في كل حزب عقلاء وهناك مجانين وأشباه مجانين، فالذين يتحولون عند انتصار الحق على الباطل الى مجانين فاقدون كل شيء فينطلقون من الغرائز ويصادرون العقل ويجعلون الغريزة تتصرف وتتفنن في إيذاء الوطن والشعب، أنا لا أصدق أن القوى الخارجية فقط هي التي توحي لهم بما يصنعون فهم الذين يحاولون دغدغة الخارج ويتلاعبون بالألفاظ ويتناغمون مع بعضهم ويتغنون باسم الديمقراطية والتقدم والتنمية ومصلحة الشعب لكن هذه الاغاني لا تنفع فإذا كنت صاحب مشروع فقدمه للشعب واسع لتنفيذه عبر صندوق الاقتراع بخيار ديمقراطي حر وليس باللف والدوران والمغالطة أو المتاجرة ببيع وشراء الاصوات، لأن الصندوق كخيار ديمقراطي مرتبط بالضمير والايمان وحب الوطن ولذا فالصندوق وضع لمن يحبون أوطانهم لا تدميرها وقطع الطريق وقتل الجنود والناس بالهوية أو من يتسترون عليهم ويبررون أعمالهم الشريرة ضد الوطن والمواطن.

قنابات خارجية

كثيراً ما نسمع قول المشترك بأن أحزاب التحالف صغيرة ومفرخة.. كيف تردون على مثل هذا الطرح؟

– هذا جدل المناكفة والكيد وليس جدل المخرب لابد أن تكون في أعماقه نوايا التخريب، والذي ضميره نظيف ونيته سليمة لا يمكن أن يقبل بقاطع الطريق ويتستر عليه، أو يحاول تطويع القانون والدستور لخدمته، فالاسلام يعتبر تلك الاعمال حرابة، والاسلاميون في المشترك يعرفون ذلك، لكنهم يأبون التعامل وفقاً له ويصرون على تجويز ذلك.

ضغوطات وتنازلات

تحدثت عن جملة من التنازلات قدمها المؤتمر وحلفاؤه للمشترك فماهي؟

– التنازلات في تصوري لم تكن من أجل المشترك لذاته وإنما من أجل الوطن لأننا نؤمن أن الوطن يستحق أن نضحي وان نتنازل لأجله ونقبل ببعضنا البعض، ولعل مبادرة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التي أعلنها في ٢٢مايو من تعز ودعا فيها المشترك للمشاركة في حكومة وحدة وطنية قبل وبعد الانتخابات بغض النظر عن نتائج الصندوق أهمها والعرض الذي قدم للمشترك بتشكيل لجنة الانتخابات بأغلبية خمسة للمشترك مقابل أربعة للمؤتمر وحلفائه فيكون رئيس اللجنة من ضمن الأربعة، إضافة إلى قبول المؤتمر وحلفائه بضغوطات المشترك بإدخال كيانات وجماعات خارجة على القانون في الحوار كجماعة التمرد والحراك واللقاء التشاوري غير الشرعي، ومع ذلك قبلنا بدخولهم الحوار بشرط أن تكون تحت سقف الوحدة والثورة والجمهورية والثوابت الوطنية، إذا التنازلات كانت كبيرة الا أن هذا لم يوقف تعنت المشترك وطلباته واشتراطاته التعجيزية.

غيبوبة الاتفاق

هناك تساؤلات ملحة عن سبب فشل الحوار بين المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه بعد تشكيل لجنة الـ(٢٠٠) .. هل يمكن إطلاع الرأي العام على سبب ذلك؟

– الحديث حول هذا الموضوع قد يطول ولأن الأمر يهم المواطن فلابد أن أشير الى أن الاخوة في المشترك قد راهنوا على الحوار من اجل إضاعة الوقت وعدم إجراء التعديلات الدستورية والقانونية المتعلقة بالاتفاقات السابقة، فبعد اتفاق المبادئ في ٢٠٠٦م تعمد المشترك إدخال الاتفاق في غيبوبة وغرفة إنعاش ونسوا حتى باب الغرفة وظلوا يتهربون من تنفيذ ما جاء فيه، ولما أوشكت الامور أن تصل الى طريق مسدود بسبب تعنتهم دعا الاخ الرئيس إلى تفعيل الحوار والدخول في انتخابات ٢٠٠٩م فأصر المشترك على طلب التأجيل والتمديد للبرلمان لعامين بحجة الاصلاحات الدستورية والقانونية والنظام الانتخابي وتم التوقيع على جملة من النقاط عرفت باتفاق فبراير، إلاّ أن المشترك بعد تأجيل الانتخابات ظل يتهرب من الدخول في الحوار بحجج غير منطقية ووضع شروطاً جديدة لم تكن في الاتفاق كتسوية الملعب وتهيئة الأجواء وإطلاق السجناء على ذمة قضايا التخريب وقطع الطريق وقتل الناس بالهوية ونهب الممتلكات وغيرها من الجرائم وهم بذلك يريدون وضع العقدة في المنشار لأنهم يدركون أن السجناء على ذمة القضايا الجنائية من اختصاص القضاء، كما أصروا على إدخال أطراف غير معترف بها في الحوار، ورغم الاستجابة لمطالبهم الا أنهم ظلوا يتهربون ولأن الوقت قد اقترب من يوم ٢٧ ابريل ولابد من إجراء الانتخابات فقد قام الاخ الرئيس بالتواصل مع قيادات المشترك إما بشكل مباشر أو غير الدكتور عبدالكريم الارياني، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق على إجراء حوار يضم مختلف الاطياف السياسية وفعلاً تم التوقيع على اتفاق ١٧ يوليو الذي فتح الباب على مصراعيه للحوار للبدء بتشكيل لجنة الحوار من ٢٠٠ شخصية ١٠٠ للمؤتمر وحلفائه، و١٠٠ للمشترك وشركائه، وفي الاجتماع الأول للجنة الـ٢٠٠ انبثق عنها لجنة الـ٣٠ ثم لجنة الـ١٦ التي سميت بلجنة التواصل ، وقد كنا في التحالف الوطني نحرص على عمل كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن والوصول الى يوم الاستحقاق الديمقراطي مهما كانت الصعوبات وحجم التنازلات.

وبعد كل الاجتماعات وجدنا انفسنا أمام لجنة مكونة من اربعة اشخاص اثنين في اثنين فقط وصرنا خارج اللعبة بشكل عام وعدنا الى نقطة الصفر، وهنا تكمن الخطورة لأن المشترك فهم أن الحالة تتطلب مزيداً من التراجع والتدرج داخل ما يسمى بعملية التكتيك والمناورة لإضاعة الوقت، ونقل الناس من صفحة دستورية الى صفحة خارج الدستور لأنهم كانوا يراهنون على مرور ١٥ اكتوبر ٢٠١٠م ليتعذر إجراء أي تعديل دستوري وقانوني بما فيه قانون الانتخابات، وكنا قد قلنا لهم لماذا لا نمشي في مسارين: مسار نحو التحضير للانتخابات ومسار حول بقية المواضيع عبر الحوار المستمر، لكنهم رفضوا وأمام ضغط الوقت واقتراب موعد الانتخابات واستمرار المشترك في تعنته لم يكن أمام البرلمان الا السير والتحضير لإجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل ٢٠١٠م كخيار دستوري لا رجعة عنه.

ماذا يريد المشترك في تصورك؟

– يبدو ان الاخوة في اللقاء المشترك لا يعرفون ماذا يريدون ولم يدركوا خطورة الامور التي وصل اليها الوطن نتيجة للماحكات والمكابدة والسير في طريق لا توصل إلا للهاوية.. ولا أبالغ إذا قلت بأني لم أتصور يوماً أن أرى قيادات لها تاريخ ريادي في إطار المشترك ارتضت بأن تغيب دورها وتكون تابعة ومنقادة لأشخاص في كيانات غير شرعية وغير معترف بها، فالمشترك تخلّى عن دوره وحلّ نفسه وسلمها لما يسمى باللقاء التشاوري الذي لم يكتسب أية شرعية قانونية وهنا تكمن مشكلة المشترك مع نفسه ومع الوطن.

تحالف وتنافس

هل لديكم في التحالف الوطني نظرة محددة لدخول الانتخابات القادمة؟

– هذا الامر لم نناقشه بعد ويجب أن لا نستبق الاحداث ومع ذلك يمكن القول ان احزاب التحالف سوف تدخل الانتخابات ببرامج تنافسية أمام المؤتمر الشعبي العام وغيره من الاحزاب، ولكن إذا شارك اللقاء المشترك فإننا سوف ندخل متحالفين مع المؤتمر في بعض الدوائر وسوف نتنافس في دوائر أخرى وسيكون لكل حزب برنامجه.□

■ الوحدة هي الأكسجين والهواء الذي يتنفسه الشعب

مؤامرات المشترك مكشوفة وتهديداته بالنزول للشارع حفاظاً على ماء الوجه

■ اتفاق فبراير كان محاولة لتمرير لعبة خطيرة

للشعب اخرج افعل كذا وكذا وتقعد تراقب ما الذي سيحدث من أعمال تخريبية وتدمر البلد لتقعد على تلها في ظل وجود قانون ودولة قادرة على ردع كل من يخرج على القانون وإعادته الى جاد الصواب وكبح جماح نوازع الشر لكل من يحاول إقلاق السكينة والسلم الاجتماعي، وكلمة هبة تذكرني بدعوة علي سالم البيض بداية التسعينيات عندما دعا الى هبة وأعمال تخريب، فكانت النتيجة أن دفع الثمن هو ومن معه، أما الشعب والوطن ووحدته فقد ظلت وستظل باقية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وأريد أن أذكر هؤلاء أن قطرة الدم التي سوف تسفك هي دم يمني والجندي أو الضابط والمواطن الذي سيقتل هو يمني وليس من الدين أن نقتل بعضنا بعضاً لنعيد مسلسلات الماضي الدموي بحجج باطلة، لأن التعبير عن الرأي له قنوات وضوابط كفلها الدستور ونظمها القانون الذي يجب أن يتقيد به الجميع وألا وقعوا تحت طائلته شاءوا أم أبوا.

لا حصص أو تقاسم

وماذا عن المطالبة بتقاسم الثروة والسلطة؟

– العودة للمحاصصة والتقاسم أمر من الصعب القبول به لأن ذلك ارتبط بفترة زمنية معينة عرفت بالفترة الانتقالية وانتهت، أما إذا احتكم الجميع للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وبما تفرزه صناديق الاقتراع طبقاً للقانون والدستور فليس هناك شيء اسمه محاصصة أو تقاسم ثروة وسلطة، وعلينا الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة التي جاءت بها الوحدة صوناً لها وأملاً في بلوغ يمن جديد ومستقبل أفضل.

شمشون الجبار

هل تعتقد أن لدى هؤلاء أجندة معينة ولذلك يرفضون الحوارات؟

– هم يقولون انه يوجد في المؤتمر الشعبي العام عناصر لا تريد الحوار، وأنا أقول ان عناصر داخل اللقاء المشترك لا تريد الحوار بل تكره كلمة الحوار وتريد تطبيق نظرية شمشون الجبار عليّ وعلى أعدائي، تلك العناصر معروفة ومع ذلك يوجد في كل حزب عقلاء وهناك مجانين وأشباه مجانين، فالذين يتحولون عند انتصار الحق على الباطل الى مجانين فاقدون كل شيء فينطلقون من الغرائز ويصادرون العقل ويجعلون الغريزة تتصرف وتتفنن في إيذاء الوطن والشعب، أنا لا أصدق أن القوى الخارجية فقط هي التي توحي لهم بما يصنعون فهم الذين يحاولون دغدغة الخارج ويتلاعبون بالألفاظ ويتناغمون مع بعضهم ويتغنون باسم الديمقراطية والتقدم والتنمية ومصلحة الشعب لكن هذه الاغاني لا تنفع فإذا كنت صاحب مشروع فقدمه للشعب واسع لتنفيذه عبر صندوق الاقتراع بخيار ديمقراطي حر وليس باللف والدوران والمغالطة أو المتاجرة ببيع وشراء الاصوات، لأن الصندوق كخيار ديمقراطي مرتبط بالضمير والايمان وحب الوطن ولذا فالصندوق وُضع لمن يحبون أوطانهم لا تدميرها وقطع الطريق وقتل الجنود والناس بالهوية أو من يتسترون عليهم ويبررون أعمالهم الشريرة ضد الوطن والمواطن.

قنابات خارجية

كثيراً ما نسمع قول المشترك بأن أحزاب التحالف صغيرة ومفرخة.. كيف تردون على مثل هذا الطرح؟

– هذا جدل المناكفة والكيد وليس جدل المخرب لابد أن تكون في أعماقه نوايا التخريب، والذي ضميره نظيف ونيته سليمة لا يمكن أن يقبل بقاطع الطريق ويتستر عليه، أو يحاول تطويع القانون والدستور لخدمته، فالاسلام يعتبر تلك الاعمال حرابة، والاسلاميون في المشترك يعرفون ذلك، لكنهم يأبون التعامل وفقاً له ويصرون على تجويز ذلك.

ضغوطات وتنازلات

تحدثت عن جملة من التنازلات قدمها المؤتمر وحلفاؤه للمشترك فماهي؟

– التنازلات في تصوري لم تكن من أجل المشترك لذاته وإنما من أجل الوطن لأننا نؤمن أن الوطن يستحق أن نضحي وان نتنازل لأجله ونقبل ببعضنا البعض، ولعل مبادرة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التي أعلنها في ٢٢مايو من تعز ودعا فيها المشترك للمشاركة في حكومة وحدة وطنية قبل وبعد الانتخابات بغض النظر عن نتائج الصندوق أهمها والعرض الذي قدم للمشترك بتشكيل لجنة الانتخابات بأغلبية خمسة للمشترك مقابل أربعة للمؤتمر وحلفائه فيكون رئيس اللجنة من ضمن الأربعة، إضافة إلى قبول المؤتمر وحلفائه بضغوطات المشترك بإدخال كيانات وجماعات خارجة على القانون في الحوار كجماعة التمرد والحراك واللقاء التشاوري غير الشرعي، ومع ذلك قبلنا بدخولهم الحوار بشرط أن تكون تحت سقف الوحدة والثورة والجمهورية والثوابت الوطنية، إذا التنازلات كانت كبيرة الا أن هذا لم يوقف تعنت المشترك وطلباته واشتراطاته التعجيزية.

غيبوبة الاتفاق

هناك تساؤلات ملحة عن سبب فشل الحوار بين المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه بعد تشكيل لجنة الـ(٢٠٠) .. هل يمكن إطلاع الرأي العام على سبب ذلك؟

– الحديث حول هذا الموضوع قد يطول ولأن الأمر يهم المواطن فلابد أن أشير الى أن الاخوة في المشترك قد راهنوا على الحوار من اجل إضاعة الوقت وعدم إجراء التعديلات الدستورية والقانونية المتعلقة بالاتفاقات السابقة، فبعد اتفاق المبادئ في ٢٠٠٦م تعمد المشترك إدخال الاتفاق في غيبوبة وغرفة إنعاش ونسوا حتى باب الغرفة وظلوا يتهربون من تنفيذ ما جاء فيه، ولما أوشكت الامور أن تصل الى طريق مسدود بسبب تعنتهم دعا الاخ الرئيس إلى تفعيل الحوار والدخول في انتخابات ٢٠٠٩م فأصر المشترك على طلب التأجيل والتمديد للبرلمان لعامين بحجة الاصلاحات الدستورية والقانونية والنظام الانتخابي وتم التوقيع على جملة من النقاط عرفت باتفاق فبراير، إلاّ أن المشترك بعد تأجيل الانتخابات ظل يتهرب من الدخول في الحوار بحجج غير منطقية ووضع شروطاً جديدة لم تكن في الاتفاق كتسوية الملعب وتهيئة الأجواء وإطلاق السجناء على ذمة قضايا التخريب وقطع الطريق وقتل الناس بالهوية ونهب الممتلكات وغيرها من الجرائم وهم بذلك يريدون وضع العقدة في المنشار لأنهم يدركون أن السجناء على ذمة القضايا الجنائية من اختصاص القضاء، كما أصروا على إدخال أطراف غير معترف بها في الحوار، ورغم الاستجابة لمطالبهم الا أنهم ظلوا يتهربون ولأن الوقت قد اقترب من يوم ٢٧ ابريل ولابد من إجراء الانتخابات فقد قام الاخ الرئيس بالتواصل مع قيادات المشترك إما بشكل مباشر أو غير الدكتور عبدالكريم الارياني، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق على إجراء حوار يضم مختلف الاطياف السياسية وفعلاً تم التوقيع على اتفاق ١٧ يوليو الذي فتح الباب على مصراعيه للحوار للبدء بتشكيل لجنة الحوار من ٢٠٠ شخصية ١٠٠ للمؤتمر وحلفائه، و١٠٠ للمشترك وشركائه، وفي الاجتماع الأول للجنة الـ٢٠٠ انبثق عنها لجنة الـ٣٠ ثم لجنة الـ١٦ التي سميت بلجنة التواصل ، وقد كنا في التحالف الوطني نحرص على عمل كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن والوصول الى يوم الاستحقاق الديمقراطي مهما كانت الصعوبات وحجم التنازلات.

وبعد كل الاجتماعات وجدنا انفسنا أمام لجنة مكونة من اربعة اشخاص اثنين في اثنين فقط وصرنا خارج اللعبة بشكل عام وعدنا الى نقطة الصفر، وهنا تكمن الخطورة لأن المشترك فهم أن الحالة تتطلب مزيداً من التراجع والتدرج داخل ما يسمى بعملية التكتيك والمناورة لإضاعة الوقت، ونقل الناس من صفحة دستورية الى صفحة خارج الدستور لأنهم كانوا يراهنون على مرور ١٥ اكتوبر ٢٠١٠م ليتعذر إجراء أي تعديل دستوري وقانوني بما فيه قانون الانتخابات، وكنا قد قلنا لهم لماذا لا نمشي في مسارين: مسار نحو التحضير للانتخابات ومسار حول بقية المواضيع عبر الحوار المستمر، لكنهم رفضوا وأمام ضغط الوقت واقتراب موعد الانتخابات واستمرار المشترك في تعنته لم يكن أمام البرلمان الا السير والتحضير لإجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل ٢٠١٠م كخيار دستوري لا رجعة عنه.

ماذا يريد المشترك في تصورك؟

– يبدو ان الاخوة في اللقاء المشترك لا يعرفون ماذا يريدون ولم يدركوا خطورة الامور التي وصل اليها الوطن نتيجة للماحكات والمكابدة والسير في طريق لا توصل إلا للهاوية.. ولا أبالغ إذا قلت بأني لم أتصور يوماً أن أرى قيادات لها تاريخ ريادي في إطار المشترك ارتضت بأن تغيب دورها وتكون تابعة ومنقادة لأشخاص في كيانات غير شرعية وغير معترف بها، فالمشترك تخلّى عن دوره وحلّ نفسه وسلمها لما يسمى باللقاء التشاوري الذي لم يكتسب أية شرعية قانونية وهنا تكمن مشكلة المشترك مع نفسه ومع الوطن.

تحالف وتنافس

هل لديكم في التحالف الوطني نظرة محددة لدخول الانتخابات القادمة؟

– هذا الامر لم نناقشه بعد ويجب أن لا نستبق الاحداث ومع ذلك يمكن القول ان احزاب التحالف سوف تدخل الانتخابات ببرامج تنافسية أمام المؤتمر الشعبي العام وغيره من الاحزاب، ولكن إذا شارك اللقاء المشترك فإننا سوف ندخل متحالفين مع المؤتمر في بعض الدوائر وسوف نتنافس في دوائر أخرى وسيكون لكل حزب برنامجه.□

الصندوق العربي يخصص 500 مليون دولار لليمن

■ تعهد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص ٥٠٠ مليون دولار لدعم مشاريع التنمية في اليمن خلال ٢٠١١ – ٢٠١٥م.

وقال الصندوق العربي في بيان له ان ذلك يأتي ضمن تعهد مؤسسات مجموعة التنسيق بدعم مشاريع التنمية في اليمن من خلال تقديم قروض ومعونات بمبلغ مليارى دولار خلال الفترة من٢٠١١ – ٢٠١٥م.

وقد قدم الصندوق لليمن خلال الفترة ١٩٧٤ – ٢٠٠٩م قروضاً بقيمة ٦٣٩,٧ مليون دينار كويتي لتمويل ٨٩ مشروعاً تنموياً واقتصادياً.□

محلي عدن يستعد مبكراً لانتخابات 2011م

عدن- الميثاق

ترأس الأخ عبد الكريم شائف – رئيس فرع المؤتمر بمحافظة عدن الأمين العام للمجلس المحلي- الثلاثاء اجتماعاً للمجلس المحلي بالمحافظة والمكتب التنفيذي، كرس للوقوف أمام عدد من القضايا ذات العلاقة بتنفيذ ما تبقى من خطة العام الجاري والانتقال بالبرنامج الاستثماري إلى العام ٢٠١١م.

كما تم مناقشة العديد من القضايا المهمة وذلك في ضوء مهام ومتطلبات المرحلة القادمة .

وفي كلمته حث شائف أعضاء المجلس المحلي على تلمس قضايا المواطنين، واستكمال المشاريع قيد التنفيذ بما يلبي الطموحات المرجوة في ضوء متطلبات المرحلة الحالية التي يمر بها الوطن، والتهيئة لاستقبال الاستحقاق الدستوري البرلمانية المقرر إجراؤها في أبريل القادم.

مستعرضاً جملة النجاحات المحققة للمحافظة التي تشهد إنجاز العديد من المشاريع المهمة في ظل ما تحظى به من رعاية خاصة من قبل القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .□

مؤتمر ذمار يناقش القضايا التنظيمية

■ حضر الأخ حسن محمد عبدالرزاق – رئيس فرع المؤتمر بمحافظة ذمار عضو مجلس الشورى حفل افتتاح الموسم الرياضي والبطولة المدرسية في ألعاب القوى لكرة القدم والتنس والطاولة والشطرنج وكذلك تدشين الأعمال الفنية على مستوى المحافظة بحضور الوكيل المساعد للمحافظة حمود درهم دماج والأخوين مدير مكتب التربية ومدير عام الشباب والرياضة بالمحافظة.

الى ذلك عقد رئيس فرع المؤتمر في محافظة ذمار اجتماعاً موسعاً ضم مختلف قيادات المؤتمر بمديريات المحافظة كرس لمناقشة العديد من الموضوعات المتصلة بخطة الفرع خلال الفترة القادمة.

هذا وكان رئيس الفرع قد زار القيادي المؤتمري عبدالوهاب المجاهد واطمأن على صحته مثمناً الدور الإيجابي الذي مازال يلعبه المجاهد من أجل الوطن والتنظيم.□